مصنع ورشان في المنارتين يغلق 6 شهور ويمنح 200 عامل إجازة مدفوعة الأجر

محمد عادل الورداني

قرر مجلس إدارة شركة النسيم الذهبي للمنسوجات، ومقرها مدينة المنارتين، إغلاق مصنعها الرئيسي في ورشان لمدة 6 شهور ابتداء من 1 نيسان المقبل، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة وتراجع الطلب على الأقمشة القطنية. وأكد رئيس مجلس الإدارة المهندس سامر الدباغ أن القرار اتخذ بعد دراسة استمرت ثلاثة أشهر، وأن الشركة تعتزم خلال هذه الفترة إعادة هيكلة خطوط الإنتاج وتحديث المعدات.

وأوضح الدباغ في مؤتمر صحفي عقد في مقر الشركة أن المصنع يضم 200 عامل، وأن جميعهم سيحصلون على رواتبهم كاملة خلال فترة الإغلاق، مشيرا إلى أن الشركة ستوفر لهم دورات تدريبية مجانية في مجالات أخرى. وقال: «لا نريد أن نفقد أحدا من فريقنا، فهؤلاء عملوا معنا سنوات طويلة وبنوا سمعة المصنع بأيديهم، ونحن ملتزمون بأن يعودوا إلى العمل بالكامل عندما يعود المصنع إلى العمل».

من جهته، أكد رئيس نقابة عمال النسيج في المنارتين، الأستاذ فريد العطاري، أن النقابة تلقت القرار بقلق، لكنها ترى أنه أفضل من تسريح العمال. وقال العطاري: «كنا نخشى أن يكون الإغلاق بداية لإفلاس، لكن وعود الإدارة واضحة، ونتابع كل بند منها عن كثب». وأشار إلى أن النقابة طلبت أن يتم صرف الرواتب في موعدها دون تأخير، وأن يتم احتساب مدة الإغلاق ضمن سنوات الخدمة.

وفي المقابل، أبدى عدد من العمال تخوفهم من صعوبة العثور على فرص عمل بديلة في المنطقة، خاصة مع وجود مصانع أخرى تعاني من الظروف نفسها. وقالت العاملة منى الحوراني، التي أمضت 14 عاما في قسم الصباغة: «أعرف أن الوعود جيدة الآن، لكن بعد ستة أشهر بلا راتب قد يكون الوضع مختلفا تماما». وأكدت أن عدة زميلات لها يفكرن في البحث عن أعمال أخرى خلال فترة الإغلاق.

ويأتي قرار الإغلاق بعد سلسلة من الخسائر التي تكبدتها الشركة خلال السنوات الثلاث الماضية، حيث انخفضت مبيعاتها بنسبة 35 في المئة مقارنة بعام 2021، بينما ارتفعت فاتورة الكهرباء وحدها بأكثر من 60 في المئة. وأشار الدباغ إلى أن الشركة حاولت خلال هذه الفترة تقليص النفقات وتسريح عدد من العمال بالتقاعد المبكر، لكن ذلك لم يكن كافيا لوقف النزيف المالي.

وتعتزم الشركة خلال فترة الإغلاق تركيب ألواح شمسية على أسطح المصنع وتحديث ثلاث ماكينات رئيسية، بهدف خفض استهلاك الطاقة بنسبة لا تقل عن 25 في المئة عند إعادة التشغيل. وقال الدباغ إن الإدارة «لا تريد العودة بالمصنع كما كان، بل تريده أن يكون أكثر كفاءة وأقل اعتمادا على الفواتير التي تخنقنا كل شهر».

وتراقب الأوساط الاقتصادية في المنارتين القرار عن كثب، إذ يعد المصنع من أكبر المشغلين في المدينة بعد شركة الألبان الوطنية. ويرى محللون أن نجاح الخطة سيعتمد على قدرة الشركة على استعادة عملائها الكبار خلال أشهر قليلة من إعادة الافتتاح، وهو تحد لا يقل صعوبة عن الإغلاق نفسه.

مجلس المنارتين يقر خطة لتحويل ساحة الجمعة إلى موقف متعدد الطوابق

وافق مجلس بلدية المنارتين في جلسته العادية يوم الثلاثاء 12 آذار على خطة لتحويل ساحة الجمعة إلى موقف متعدد الطوابق يتسع لـ 420 سيارة، بعد نقاش استمر أكثر من أربع ساعات وشهد اعتراضات واسعة من سكان الأحياء القديمة المحيطة بالساحة. وصوت لصالح الخطة 9 أعضاء من أصل 13، بينما امتنع 3 أعضاء وصوت 1 ضد القرار. وتنص الخطة على هدم المبنى الحالي للسوق المغطى الذي يعود إلى عام 1962 وبناء مرفق جديد مكانه بتكلفة تقديرية تبلغ 2.8 مليون دينار.

وقال رئيس البلدية المهندس كمال الزعتري في كلمته أمام المجلس إن المشروع «ليس ترفا بل ضرورة لمدينة تختنق مرتين في اليوم بسبب الازدحام». وأضاف أن الدراسات المرورية أظهرت أن متوسط الوقت الذي يقضيه السائق في البحث عن موقف في وسط المدينة وصل إلى 18 دقيقة في ساعات الذروة، وأن الخطة ستقلص هذا الرقم إلى أقل من 5 دقائق. وأكد أن البلدية ستعفي أصحاب المحلات التجارية في السوق المغطى من رسوم الموقف لمدة سنتين.

في المقابل، عبر ممثلون عن جمعية أهالي المنارتين القديمة عن رفضهم للمشروع، معتبرين أن الساحة «رئة المدينة الوحيدة» وأن تحويلها إلى موقف سيحولها إلى «صحراء إسمنتية». وقدم الجمعية عريضة وقع عليها 1,240 شخصا تطالب بإلغاء الخطة أو على الأقل بتقليص عدد الطوابق إلى 3 بدلا من 6. وقالت رئيسة الجمعية السيدة وداد الخطيب: «لا نعارض التطوير، لكننا نعارض أن يأتي على حساب ما تبقى من ذاكرة المكان».

وأشار عضو المجلس عن حزب الإصلاح الأخضر السيد رامي البرقاوي إلى أن الخطة تتضمن إنشاء ممر مشاة مغطى يربط الموقف بشارع الكتبيين، وأن المجلس طلب إضافة مصعد كهربائي ومسار للدراجات الهوائية على سطح المبنى. وأضاف أن البلدية ستخصص 15 في المئة من مواقف الطابق الأرضي لذوي الاحتياجات الخاصة، وأن التصميم النهائي سيخضع لمراجعة لجنة التراث العمراني قبل صدور رخصة البناء.

وتبلغ مدة الأشغال المقدرة 14 شهرا، ويتوقع أن تبدأ في حزيران 2025 إذا حصل المشروع على التمويل المطلوب. وقال الزعتري إن البلدية تدرس طرح سندات بلدية بقيمة 1.5 مليون دينار لتغطية جزء من التكلفة، فيما ستتكفل الشركة المنفذة بالباقي مقابل حق استثمار المواقف لمدة 25 سنة. وأكد أن العقد سيتضمن شرطا جزائيا في حال تأخر التسليم أكثر من 6 أشهر.

وفي ختام الجلسة، أعلن رئيس المجلس أن البلدية ستنظم ثلاث جلسات استماع علنية خلال شهر نيسان المقبل، وأن المجلس سيعيد النظر في الخطة بناء على ما يسفر عنه الحوار. وقال: «نريد أن نسمع الجميع، لكن القرار في النهاية يجب أن يخدم المدينة ككل، لا فئة بعينها». ويأمل المجلس أن يتم التوصل إلى حل وسط يرضي الطرفين قبل نهاية العام.

بلدية المنارتين تطلق حملة لزراعة 5000 شجرة على ضفاف نهر الزيتونة

أطلقت بلدية المنارتين صباح اليوم السبت حملة واسعة لزراعة 5000 شجرة على ضفاف نهر الزيتونة، بمشاركة أكثر من 1200 متطوع من طلاب المدارس وموظفي البلدية وأعضاء الجمعيات البيئية. وتهدف الحملة إلى استعادة الغطاء النباتي الذي تآكل على مدى العقود الماضية بسبب التوسع العمراني والرعي الجائر، وإلى تحسين جودة المياه التي تعاني من التلوث الناتج عن مخلفات المصانع القريبة.

وقال رئيس البلدية المهندس كمال الزعتري في كلمته أمام المشاركين: «لا نريد أن نزرع أشجارا لنقطعها بعد سنوات، بل نريد أن نعيد للنهر حياته وللناس علاقتهم به». وأضاف أن البلدية خصصت ميزانية قدرها 2.4 مليون دينار للحملة، تشمل شراء الشتلات وتركيب أنظمة الري بالتنقيط وتعيين حراس ليليين لحماية المزروعات من العبث.

وتمتد المرحلة الأولى من الحملة على مسافة 6 كيلومترات من مجرى النهر، بين جسر الحجارة شرقا وقرية عين الدفلى غربا، وتستمر حتى نهاية شهر نيسان. وأوضح مدير دائرة البيئة في البلدية السيد فادي النجار أن الأشجار المختارة محلية بالكامل، وتشمل الزيتون والخروب والسدر والدفلى، لأنها تتحمل الجفاف وتحتاج إلى عناية قليلة بعد السنة الأولى.

وأشار النجار إلى أن فرقا من المتطوعين ستتولى متابعة كل شجرة عبر بطاقة تحمل رقما خاصا، وأن البلدية ستعلن في نهاية كل شهر عن نسبة البقاء. وقال: «نريد أن نعرف بعد سنة كم شجرة نجت، وليس كم شجرة زرعنا، لأن الرقم الثاني وحده لا يعني شيئا». وأكد أن البلدية ستستبدل أي شجرة تموت خلال السنة الأولى على نفقتها الخاصة.

من جهتها، أكدت رئيسة جمعية أصدقاء البيئة في المنارتين السيدة هالة الشوربجي أن الجمعية ستنظم جولات ميدانية للمدارس خلال الأسابيع المقبلة، وأن فريقا من المتطوعين سيقوم بتنظيف ضفاف النهر من النفايات المتراكمة قبل بدء الزراعة. وأضافت: «لا يمكن أن نطلب من الناس أن يحترموا النهر وهم يرون ضفافه مكبا للقمامة، لذلك بدأنا بالتنظيف قبل أن نبدأ بالزراعة».

وأبدى عدد من سكان قرية عين الدفلى ارتياحهم للحملة، إلا أن بعضهم عبر عن مخاوفه من أن تتحول إلى مناسبة لقطع الأشجار القديمة بحجة التنظيف. وقال المختار أبو سليم الحوراني: «نحن نحب الشجر، لكننا نعرف أيضا أن بعض الأشجار الكبيرة تحمي البيوت من السيول، ونريد ضمانا مكتوبا بذلك».

وردا على هذه المخاوف، أعلن رئيس البلدية أن أي قطع لشجرة قديمة يتطلب موافقة لجنة خاصة تضم مهندسا زراعيا وممثلا عن الأهالي، وأن البلدية ستنشر محضر كل اجتماع للجنة على لوحة إعلانات عند مدخل القرية. وقال: «الشفافية هي الطريق الوحيد لكسب ثقة الناس، ولن نتخذ أي قرار خلف أبوابنا المغلقة».

ويأمل المنظمون أن تتحول الحملة إلى تقليد سنوي يشارك فيه كل عام عدد أكبر من المدارس والأحياء، وأن تمتد في المرحلة الثانية إلى ضفاف نهر الزيتونة الشرقي بحلول عام 2027. وقال الزعتري في ختام حديثه: «إذا نجحنا هذه المرة، فلن نكتفي بالشجر، بل سنعيد للناس مكانا يجلسون فيه ويتنفسون فيه، وهذا هو الهدف الحقيقي».

مجلس المنارتين يقر خطة لتحويل ساحة الجمعة إلى موقف متعدد الطوابق

يتبع في الصفحة 2 العمود الثالث

وافق مجلس بلدية المنارتين في جلسته العادية يوم الثلاثاء 12 آذار على خطة لتحويل ساحة الجمعة إلى موقف متعدد الطوابق يتسع لـ 420 سيارة، بعد نقاش استمر أكثر من أربع ساعات وشهد اعتراضات واسعة من سكان الأحياء القديمة المحيطة بالساحة. وصوت لصالح الخطة 9 أعضاء من أصل 13، بينما امتنع 3 أعضاء وصوت 1 ضد القرار. وتنص الخطة على هدم المبنى الحالي للسوق المغطى الذي يعود إلى عام 1962 وبناء مرفق جديد مكانه بتكلفة تقديرية تبلغ 2.8 مليون دينار.

وقال رئيس البلدية المهندس كمال الزعتري في كلمته أمام المجلس إن المشروع «ليس ترفا بل ضرورة لمدينة تختنق مرتين في اليوم بسبب الازدحام». وأضاف أن الدراسات المرورية أظهرت أن متوسط الوقت الذي يقضيه السائق في البحث عن موقف في وسط المدينة وصل إلى 18 دقيقة في ساعات الذروة، وأن الخطة ستقلص هذا الرقم إلى أقل من 5 دقائق. وأكد أن البلدية ستعفي أصحاب المحلات التجارية في السوق المغطى من رسوم الموقف لمدة سنتين.

في المقابل، عبر ممثلون عن جمعية أهالي المنارتين القديمة عن رفضهم للمشروع، معتبرين أن الساحة «رئة المدينة الوحيدة» وأن تحويلها إلى موقف سيحولها إلى «صحراء إسمنتية». وقدم الجمعية عريضة وقع عليها 1,240 شخصا تطالب بإلغاء الخطة أو على الأقل بتقليص عدد الطوابق إلى 3 بدلا من 6. وقالت رئيسة الجمعية السيدة وداد الخطيب: «لا نعارض التطوير، لكننا نعارض أن يأتي على حساب ما تبقى من ذاكرة المكان».

وأشار عضو المجلس عن حزب الإصلاح الأخضر السيد رامي البرقاوي إلى أن الخطة تتضمن إنشاء ممر مشاة مغطى يربط الموقف بشارع الكتبيين، وأن المجلس طلب إضافة مصعد كهربائي ومسار للدراجات الهوائية على سطح المبنى. وأضاف أن البلدية ستخصص 15 في المئة من مواقف الطابق الأرضي لذوي الاحتياجات الخاصة، وأن التصميم النهائي سيخضع لمراجعة لجنة التراث العمراني قبل صدور رخصة البناء.

وتبلغ مدة الأشغال المقدرة 14 شهرا، ويتوقع أن تبدأ في حزيران 2025 إذا حصل المشروع على التمويل المطلوب. وقال الزعتري إن البلدية تدرس طرح سندات بلدية بقيمة 1.5 مليون دينار لتغطية جزء من التكلفة، فيما ستتكفل الشركة المنفذة بالباقي مقابل حق استثمار المواقف لمدة 25 سنة. وأكد أن العقد سيتضمن شرطا جزائيا في حال تأخر التسليم أكثر من 6 أشهر.

وفي ختام الجلسة، أعلن رئيس المجلس أن البلدية ستنظم ثلاث جلسات استماع علنية خلال شهر نيسان المقبل، وأن المجلس سيعيد النظر في الخطة بناء على ما يسفر عنه الحوار. ويأمل المجلس أن يتم التوصل إلى حل وسط يرضي الطرفين قبل نهاية العام.

بلدية المنارتين تطلق حملة لزراعة 5000 شجرة على ضفاف نهر الزيتونة

أطلقت بلدية المنارتين صباح اليوم السبت حملة واسعة لزراعة 5000 شجرة على ضفاف نهر الزيتونة، بمشاركة أكثر من 1200 متطوع من طلاب المدارس وموظفي البلدية وأعضاء الجمعيات البيئية. وتهدف الحملة إلى استعادة الغطاء النباتي الذي تآكل على مدى العقود الماضية بسبب التوسع العمراني والرعي الجائر، وإلى تحسين جودة المياه التي تعاني من التلوث الناتج عن مخلفات المصانع القريبة.

وقال رئيس البلدية المهندس كمال الزعتري في كلمته أمام المشاركين: «لا نريد أن نزرع أشجارا لنقطعها بعد سنوات، بل نريد أن نعيد للنهر حياته وللناس علاقتهم به». وأضاف أن البلدية خصصت ميزانية قدرها 2.4 مليون دينار للحملة، تشمل شراء الشتلات وتركيب أنظمة الري بالتنقيط وتعيين حراس ليليين لحماية المزروعات من العبث.

وتمتد المرحلة الأولى من الحملة على مسافة 6 كيلومترات من مجرى النهر، بين جسر الحجارة شرقا وقرية عين الدفلى غربا، وتستمر حتى نهاية شهر نيسان. وأوضح مدير دائرة البيئة في البلدية السيد فادي النجار أن الأشجار المختارة محلية بالكامل، وتشمل الزيتون والخروب والسدر والدفلى، لأنها تتحمل الجفاف وتحتاج إلى عناية قليلة بعد السنة الأولى.

وأشار النجار إلى أن فرقا من المتطوعين ستتولى متابعة كل شجرة عبر بطاقة تحمل رقما خاصا، وأن البلدية ستعلن في نهاية كل شهر عن نسبة البقاء. وقال: «نريد أن نعرف بعد سنة كم شجرة نجت، وليس كم شجرة زرعنا، لأن الرقم الثاني وحده لا يعني شيئا». وأكد أن البلدية ستستبدل أي شجرة تموت خلال السنة الأولى على نفقتها الخاصة.

من جهتها، أكدت رئيسة جمعية أصدقاء البيئة في المنارتين السيدة هالة الشوربجي أن الجمعية ستنظم جولات ميدانية للمدارس خلال الأسابيع المقبلة، وأن فريقا من المتطوعين سيقوم بتنظيف ضفاف النهر من النفايات المتراكمة قبل بدء الزراعة. وأضافت: «لا يمكن أن نطلب من الناس أن يحترموا النهر وهم يرون ضفافه مكبا للقمامة، لذلك بدأنا بالتنظيف قبل أن نبدأ بالزراعة».

وأبدى عدد من سكان قرية عين الدفلى ارتياحهم للحملة، إلا أن بعضهم عبر عن مخاوفه من أن تتحول إلى مناسبة لقطع الأشجار القديمة بحجة التنظيف. وقال المختار أبو سليم الحوراني: «نحن نحب الشجر، لكننا نعرف أيضا أن بعض الأشجار الكبيرة تحمي البيوت من السيول، ونريد ضمانا مكتوبا بذلك».

وردا على هذه المخاوف، أعلن رئيس البلدية أن أي قطع لشجرة قديمة يتطلب موافقة لجنة خاصة تضم مهندسا زراعيا وممثلا عن الأهالي، وأن البلدية ستنشر محضر كل اجتماع للجنة على لوحة إعلانات عند مدخل القرية. وقال: «الشفافية هي الطريق الوحيد لكسب ثقة الناس، ولن نتخذ أي قرار خلف أبوابنا المغلقة».

ويأمل المنظمون أن تتحول الحملة إلى تقليد سنوي يشارك فيه كل عام عدد أكبر من المدارس والأحياء، وأن تمتد في المرحلة الثانية إلى ضفاف نهر الزيتونة الشرقي بحلول عام 2027. وقال الزعتري في ختام حديثه: «إذا نجحنا هذه المرة، فلن نكتفي بالشجر، بل سنعيد للناس مكانا يجلسون فيه ويتنفسون فيه، وهذا هو الهدف الحقيقي».